



التنوع واللامركزية

كيف يمكن لمقدونيا الشمالية أن تكون مثالاً تحتذي به سوريا؟

سكوبيه - من ٢٥ إلى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢

المركز الأوروبي للدراسات الكردية
European Center for Kurdish Studies



إخلاء المسؤولية: تحتوي هذه الورقة على محتوى تمت مناقشته خلال ورش العمل التي نظمتها المركز الأوروبي للدراسات الكردية. لم يتم الاتفاق على النقاط الملخصة من قبل كل مشارك، ولكنها تمثل نقاط المناقشة.

Europäisches Zentrum für Kurdische Studien
European Center for Kurdish Studies



Project: Power Sharing for a United Syria
Emser Straße 26
Berlin 12051
Germany

mail@kurdologie.de
+49 30 67 96 85 27

© 2022 | Berlin

التنوع واللامركزية

كيف يمكن لمقدونيا الشمالية أن تكون مثلاً تحتذي به سوريا؟

سكوبيه - من ٢٥ إلى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢

دروس مستفادة

1. يحول تشميل وتضمين كافة المجموعات في الدولة ومؤسستها دون تصاعد التوترات العرقية-الثقافية. ولعل الصراع الذي نشب في عام ٢٠٠١ لم يكن ليؤدي إلى العنف لو كانت الأغلبية المقدونية قد صرفت النظر عن تنفيذ مشروع لبناء دولة ذات أغلبية مقدونية.
 2. لا يكون التشميل كافيًا عندما لا يعود بالفائدة إلا على نخب المجموعات التي لا تشكل الأغلبية.
 3. للرموز الوطنية أهمية وجدانية، ومن المهم السماح بالتعبير عن هويات متنوعة ومتعددة، وإفساح المجال لرموز وأبطال وثقافات مختلفة. يجب أن يُنظر لجميع الهويات على أنها متساوية. وبهذا يمكن للرموز الوطنية المختلفة -كالأعلام- أن تتعايش وتساهم في تعزيز التماسك، على ألا تقف الرموز والعواطف عائقًا في طريق الحلول، وأن تقع القضايا السياسية الأساسية كالتنمية الاقتصادية في بؤرة التركيز.
 4. تميل المجموعات المهمشة إلى اللجوء إلى قوى أجنبية للحصول على الدعم، ويمكن أن يعود التأثير الأجنبي بفائدة، حيث ينظر العديد من المقدونيين الشماليين إلى تدخل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي منذ عام ٢٠١١ على أنه مفيد.
 5. من المهم تقريب المسافات بين المجموعات وتطوير فهم مشترك للدولة وتاريخها. يحتاج ذلك إلى برامج اجتماعية وثقافية لتطوير رؤية وطنية مشتركة وتعزيز التماسك. فرض هويات موحدة وحصرية يمكن أن تكون له نتائج عكسية.
 6. يجب أن يتمتع جميع المواطنين بنفس حقوق الإنسان والحقوق المدنية، مع إضافة حقوق معينة لبعض المجموعات.
 7. لا توجد حلول مثالية للصراعات العرقية الثقافية، لذا فلا بد من البراغماتية والمرونة، سواء خلال مرحلة التفاوض أو مرحلة التنفيذ، فما لا يُدرَك كله لا يُترك جُلُه.
 8. الاعتراف بالألبانية كلغة رسمية مشتركة كان حاسمًا بالنسبة لفترة ما بعد اتفاقية أوهريد. إن اعترفت سوريا باللغة الكردية كلغة رسمية، فلن يكون هناك خطر الفصل اللغوي (كما هو الحال بالنسبة للعديد من المقدونيين الشماليين)، فاللغة العربية غير مُتنازع عليها كلغة للتواصل بين المكونات في سوريا.
- بعدما نالت مقدونيا استقلالها عن يوغوسلافيا السابقة في عام ١٩٩١، عرفت الدولة الفتية نفسها في البداية كدولة قومية مقدونية، وكان البلد منظمًا تنظيمًا مركزيًا ولم يعترف إلا بالمقدونية كلغة رسمية.
- بالنسبة للأشخاص الذين لا ينتمون للأغلبية - ولا سيما المكون الألباني - فقد أدى ذلك إلى فقدان الحقوق، حيث كانت يوغوسلافيا السابقة لامركزية إلى حد ما من الناحيتين القانونية والوقائية، وكان من الممكن دراسة اللغة الألبانية في بريشتينا على سبيل المثال. وبما أن حقوق السكان الألبان لم يكن معترفًا بها في أول دستور مقدوني، فقد قاطعت معظم الأحزاب الألبانية الاستفتاء على الاستقلال، رغم أنها كانت تحبذ الاستقلال من حيث المبدأ.
- شاركت الأحزاب الألبانية في الحكومات الائتلافية منذ البداية. يعتبر مبدأ تشكيل الائتلافات بين الأعراق مبدأ غير مكتوب بالغ الأهمية لتماسك الدولة. مع ذلك، ففي حين نجح المبدأ في دمج النخب الألبانية في حكم الدولة، إلا أن بقية السكان الألبان (والمجموعات الصغيرة الأخرى) واجهت صعوبات في العديد من مجالات الدولة والمجتمع، فهناك بالكاد تمثيل لغير المقدونيين في مجالي الإدارة والأمن، بالإضافة إلى استبعادهم فعليًا من مؤسسات أخرى.
- أدى الوضع إلى نشوب صراع في عام ٢٠٠١، وتمت تسويته بالتفاوض بدعم دولي قبل أن يتصاعد. أسفرت المفاوضات عن اتفاقية أوهريد التي أرست ١٥ مبدأ، من أهمها التخلي عن السعي المسلح إلى تحقيق المصالح، وفي المقابل الاعتراف بالألبانية كلغة رسمية مشتركة (لاسيما قبول الألبانية كلغة تعليم في الجامعات)، وقواعد تصويت خاصة بشأن مشاريع القوانين الأساسية في البرلمان (مبدأ بادنتير)، وحقوق الأقليات واستخدام الرموز، واللامركزية.
- وقد أسهم تعزيز الحقوق الثقافية وخاصة الحقوق اللغوية للمجموعات غير المقدونية إسهامًا هامًا في تحقيق السلام في مقدونيا. في الوقت نفسه، أدى الحق في التعليم باللغة الأم إلى الفصل في التعليم، وتدار غالبية المدارس المقدونية والألبانية في الوقت الراهن بشكل منفصل، وفي حين أن معظم المواطنين الألبان يتعلمون اللغة المقدونية كذلك، إلا أن العكس غير صحيح. في جامعة الجنوب الشرقي في تيتوفو، على سبيل المثال، يتم التدريس بثلاث لغات (المقدونية والألبانية والإنكليزية)، ويُطلب من جميع الطلاب دراسة لغة رسمية أخرى لمدة سنة واحدة على الأقل، بيد أن هذه الجامعة تعد استثناءً في المشهد التعليمي.

اشتمل مبدأ بادنتير الطلب الألباني لبرلمان من مجلسين وخفف من حدته، حيث استحدث التصويت المزدوج في البرلمان فيما يتعلق بالمسائل الهامة، أي الحقوق الثقافية واللغوية واللامركزية، فمن ناحية، يجب أن توافق أغلبية أعضاء البرلمان، ومن الناحية الأخرى، أغلبية أعضاء البرلمان غير المقدونيين.

لا يزال المشهد الحزبي منظمًا على أسس عرقية إلى حد كبير. ومع ذلك، بُدلت في الآونة الأخيرة جهود ناجحة للحصول على أصوات من المجموعات اللغوية الأخرى.

يذكر كل من اتفاقية أوهريد الإطارية والدستور اللامركزية بعبارات عامة، على أن تُنفذ بموجب القانون. وقد تمثلت الخطوة الأولى في إعادة ترسيم الحدود الداخلية للدولة، وانخفض عدد البلديات من أكثر من ١٢٠ إلى ١٤ بلدية (وهي مجمعة في ست مناطق). وبما أن المعايير الإثنية لعبت أيضًا دورًا في إعادة تنظيم البلديات (ضمن البلديات ذات الأغلبية الألبانية)، فقد أثار بعضها الحدود الجديدة الجدول.

اللامركزية حاليًا في مرحلتها التنفيذية الثانية. ومع ذلك، لا تزال العديد من المناطق مركزية إلى حد كبير. ينطبق هذا بشكل خاص على قطاع التعليم، حيث يتحمل المستوى المحلي حاليًا مسؤولية تنفيذ برامج التعليم الوطنية.

تتولى البلديات مسؤولية تقديم الخدمات المحلية، ولديها مصادرها الخاصة للتمويل. تشمل هذه المصادر ضرائب الأملاك ورسوم الخدمات المحلية، وتغطي باقي التكاليف بتحويلات من المركز (كتعويض عن تنفيذ المهام التعليمية والاجتماعية).

وعلى الرغم من صياغة اتفاقية أوهريد الإطارية بمشاركة دولية قوية، إلا أنها لم تحظى في البداية بشعبية لدى الأغلبية المقدونية من السكان، بيد أنها الآن غير متنازع عليها إلى حد بعيد. لا تزال المسائل العرقية ذات أهمية كبيرة، والتعايش بين مختلف المجموعات محفوف بالتوتر، ومع ذلك، فإن الشواغل الرئيسية لمعظم المقدونيين هي التنمية الاجتماعية والاقتصادية والحوار دون الهجرة.

9. يجب تشميل وتضمين الأطفال من كافة المكونات. حقوق الأقليات مهمة، ولكن لا ينبغي الاستهانة بالعنصر الموحد المتمثل في اللغة المشتركة.

10. التعليم هو أهم أركان تحقيق التكامل بين جميع المكونات.

11. تشكل ديمقراطية الأغلبية تهيديًا للمجموعات الأخرى لأن الأخيرة تخاطر بأن ينتهي بها المطاف على الجانب الخاسر وبالتالي يستحيل أن تساهم في أعمال الدولة وعلى هذا، فإن لآليات مكافحة استبداد الأغلبية - التي تحفز الديمقراطية القائمة على التوافق والحلول الوسط - أهمية حاسمة في تماسك الدولة. يشكل مبدأ بادنتير آلية من هذا القبيل، فهو يضمن أن موافقة الجماعات غير ذات الأغلبية ضروري للقرارات التي تؤثر على مصالحها (كالحقوق اللغوية، والحقوق الثقافية واللامركزية وتعيين القضاة). وتتمثل الآليات الأخرى في برلمان بمجلسين وحتمية الأغلبية المؤهلة لاتخاذ القرارات.

12. كقاعدة عامة: تفضل الأغلبية الحلول المركزية، بينما تميل المجموعات غير ذات الأغلبية إلى اللامركزية لأنها تسمح لها بتولي زمام الإدارة المحلية. يشكل تنفيذ التقاسم الرأسي للسلطة تحديًا، لذا يجب التخطيط بعناية لعملية الانتقال.

13. اللامركزية مسألة معقدة ولذلك ينبغي تناولها بالتفصيل في الدستور. دستور مقدونيا الشمالية مبهم فيما يتعلق بتقاسم السلطة والمركز غير مقيد بما فيه الكفاية.

14. يجب أن يؤدي تطبيق اللامركزية إلى تحسين الخدمات العامة والتنمية ورفع مستوى معيشة الأفراد.

15. اللامركزية المالية مهمة، حيث يسعى المركز دائمًا إلى تجميع السلطة، وإذا كانت السلطة لا تعني المال فمن الأسهل التحكم في هذه الطموحات.

16. على صناع القرار إعطاء الحكومات المحلية سلطة حقيقية، ويجب أن يكون للجهات الفاعلة الدولية الحق في دعمها بطريقة مباشرة.

17. إن وجود أحزاب عرقية أو دينية أو إقليمية هو أحد أعراض انقسام المجتمع، وحظرها ليس له ما يبرره من منظور حقوق الإنسان والمنظور الديمقراطي، وهو لا يساعد على التغلب على هذه الفجوة، بل أنه ينطوي

على إمكانية تعميقها. في حين أن هدف منع إضفاء الطابع العرقي على السياسة لا جدال فيه، فإن حظر الأحزاب ليس هو الوسيلة المثلى لتحقيق هذا الهدف. يجب أن يكفل قانون الأحزاب السياسية أن يكون لجميع الأحزاب السياسية هياكل ديمقراطية.

18. لا بد من إنفاذ الدستور من خلال محكمة دستورية تعمل كوسيط محايد وتشمل كافة المجموعات. ينبغي أن يكون دور المحكمة الدستورية هو إنفاذ جميع حقوق الإنسان والحريات وحل النزاعات بين حكومة المركز والحكومات المحلية، فلهذه الاختصاصات أهمية حاسمة لحماية حقوق الأفراد وحرياتهم وكبح جماح السلطة التنفيذية. علاوة على ذلك، فللكيفية تعيين القضاة أهمية بالغة.

19. في مجتمع يتسم بعدم المساواة، يعد تخصيص الحصص مهمًا لتمثيل التنوع العرقي والجنسدي، ويجب أن يجمع تصميم ما بين التشميل وشروط الأهلية.

20. عندما تتمحور السياسة حول التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي والاستدامة، يمكن اعتبار الحوكمة الإثنية الثقافية ناجحة.

21. يجب تخطيط الفترات الانتقالية بعناية، مع وضع جداول زمنية ومسؤوليات واضحة.

22. المجتمع المدني عنصر فاعل بالغ الأهمية، سواء في حالات النزاعات أو غيرها، وكثيرا ما يُهمل دوره، كما تقف السياسة أحياناً في طريق السلم وتنفيذ اتفاقيات السلام.

Europäisches Zentrum für Kurdische Studien
European Center for Kurdish Studies



Project: Power Sharing for a United Syria
Emser Straße 26
Berlin 12051
Germany

mail@kurdologie.de
+49 30 67 96 85 27

© 2022 | Berlin